مجتمع

المغرب: دعوات للتحقيق بانتحار طالبة

طالبت هيئات حقوقية، أول من أمس، بالتحقيق في حادث انتحار طالبة أقدمت على رمي نفسها من أعلى جرف بشاطئ مدينة آسفي (وسط غرب المغرب)، بعدما تم ضبطها في حالة غش في أول أيام امتحانات البكالوريا (الثانوية العامة). ودعا رئيس «الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب» (غير حكومية) عبد الرحيم حنامي إلى فتح تحقيق دقيق بخصوص انتحار الطالبة التي تبلغ من العمر 17 عاماً، من قبل النيابة العامة ومن قبل وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة لكشف الأسباب التي كانت وراء الحادث. (العربي الجديد)

أميركا: دواء فعّال لمرض ألزهايمر

أوصى خبراء أميركيون، استعانت بهم الإدارة الأميركية للأغذية والعقاقير (إف دي إيه)، بالموافقة على دواء «دونانيماب» لعلاج مرض ألزهايمر، والذي أنتجته مجموعة «إلاي ليلي»، ما يمهّد للسماح باستخدامه. وهم أجمعوا على أن الدواء أثبت فعّاليته لدى مرضى لا يزالون في مرحلة مبكرة من المرض. ويؤخَذ «دونانيماب» عبر الوريد، ويعمل على إتلاف صفائح تشكّلها بروتينات «أميلويد» في دماغ المرضى. وبيّنت تجربة سريرية أن «دونانيماب» يُبطئ تطوّر المرض، لكنّه قد يتسبّب في نزيف دماغي لدى بعض المرضى. (فرانس برس)

جامعة كاليفورنيا: انتهاء إضراب غزة

استأنف آلاف الموظفين الأكاديميين في جامعة كاليفورنيا الأميركية عملهم، أمس الاثنين، تنفيذاً لأمر قضائي أعقب فترة من إضرابهم عن العمل بسبب معارضتهم أسلوب تعامل الإدارة مع الاحتجاجات الرافضة للحرب على غزة والداعمة للفلسطينيين. ورغم عودة الأكاديميين إلى العمل تعهدت نقابتهم بمزيد من الاحتجاجات. وأصدرت المحكمة العليا بمقاطعة أورانج في وقت متأخر من يوم الجمعة الماضي، أمراً مؤقتاً بمنع الإضراب، بناءً على طلب الجامعة التي أكدت أن الإضراب لا يتعلق بالعمل، وينتهك شرط عدم الإضراب في عقد النقابة. وكان عدد من الباحثين الأكاديميين أضربوا عن العمل في 20 مايو/ أيار الماضي اعتراضاً على ما وصفوه بأنه «ممارسات غير عادلة لإدارة الجامعة ضد التظاهرات المؤيدة للفلسطينيين». وشارك في الإضراب باحثون أكاديميون ومساعدون في هيئة التدريس وخريجون وعلماء ما بعد شهادة الدكتوراه، وتضامن مع المضربين زملاء لهم في جامعة كاليفورنيا بديفيس وجامعة كاليفورنيا بسانتا كروز. وطالب المشاركون في الإضراب بالعفو عن طلاب الدراسات العليا وغيرهم من الأكاديميين الذين اعتُقلوا أو أُخضعوا لإجراءات تأديبية لمشاركتهم في الاحتجاجات الرافضة للحرب الإسرائيلية على غزة، والتي وصفها قادة نقابات الأكاديميين بأنها «كانت سلمية، باستثناء الفترة التي سُمح فيها بإثارة متظاهرين معارضين للحركة اضطرابات».

(رويترز، العربي الجديد)

من التظاهرات في جامعة كاليفورنيا لدعم الفلسطينيين (ليونارد اورتيز/ Getty)

باكستان: مخدرات في المدارس والجامعات

إسلام أباد ـ **صبغة الله صابر**

تشهد المدارس والجامعات انتشاراً للمخدرات بين الأطفال والشباب، الذين يسهل عليهم الحصول عليها وتعاطيها. وليست قضية تفشي المخدرات داخل المدارس والجامعات أمراً جديداً، وقد أثيرت من طرف السياسيين والإعلاميين والناشطين في المجتمع المدني، واتخذت الحكومة بعض الخطوات وتوعدت الضالعين في القضية ومروجي المخدرات داخل المدارس والجامعات. إلا أن الخطوات كانت آنية، وليست مبنية على خطة ممنهجة لاستئصال أزمة تفشي المخدرات في المراكز التعليمية، خصوصاً الجامعات.

في هذا السياق، يقول الناشط الباكستاني عابد مسعود، وهو من سكان مدينة بشاور شمال غرب باكستان، لـ«العربي الجديد»: «عندما تمشي إلى جامعة بشاور العريقة والكبيرة في إقليم خيبربختونخوا شمال غربي البلاد، ستشم بعد صلاة المغرب رائحة الحشيش تفوح من كل مكان بسبب كثرة المدخنين، وستجد مجموعات من الطلاب يجلسون تحت الأشجار وفي ساحات الجامعات وباحاتها ويدخنون الحشيش وهم مجموعات وعلى مرأى من الجميع، أي أساتذة وإداريين. لكن مع الأسف الإدارة لا تبالي بالقضية، حتى إن بعض الأساتذة يتعاطون المخدرات. يضيف أن التعامل مع الأمر، خصوصاً من أصحاب السلطة، لا يساهم فقط في إفشال الجهود الرامية إلى التصدي لظاهرة تفشي المخدرات داخل الجامعات، بل يشجع المزيد من الطلاب على تعاطي المخدرات، وذلك لأسباب عدة: أولاً، لأن المخدرات موجودة في كل مكان والعثور عليها سهل، كما أنها رخيصة ما يسهل على الطلاب شراءها. وعندما يجلس الطلاب في المجالس، يتعاطون المخدرات مع أقرانهم من دون شرائها.

ويوضح أنه في السابق، وخلال حكومة عمران خان المقالة، أجريت بعض الإصلاحات في أقسام الشرطة والأمن، وكانت عناصرها والإدارات في الجامعات مرغمة على اتخاذ إجراءات بشأن تفشي المخدرات، وكان الطلاب المدمنون على المخدرات يتعاطونها في الغرف والأماكن البعيدة عن أنظار الناس. لكن في الوقت الحالي، عادت الأمور إلى سابق عهدها وسط غياب الرقابة وانعدام الخوف من الشرطة وعناصر الأمن والإدارات. وأصبحت المخدرات موجودة في كل مكان وفي متناول الجميع. ويتهم مسعود الحراس والشرطة بتأمين المخدرات، موضحاً أنها أصبحت تجارة رابحة لرجال الأمن والحراسة.

من جهته، يقول الطالب في الجامعة عرفان خان، لـ «العربي الجديد»، إن أسباب تفشي المخدرات ليست محصورة بتعامل السلطات والإدارة فحسب، بل ثمة أسباب أخرى منها ضغوط الحياة الكثيرة التي يواجهها الطلاب في الجامعات، والأزمات المعيشية، إذ إن الكثير من الطلاب لا يمكنهم دفع الرسوم الجامعية وغيرها من الأساسيات، وتصبح المخدرات خياراً يهدئهم ولو نسبياً، ووسيلة للهرب من الضغوط اليومية. يضيف: «الكثير من الطلاب بدؤوا يتعاطون المخدرات أيام الامتحانات»، لافتاً إلى أن صعوبة الامتحانات قد تجعل الكثير من الطلاب يلجؤون إلى تعاطي المخدرات. والأمر لا ينسحب على الجامعات فقط، بل أيضاً على المدارس خصوصاً الثانويات، حيث تتفشى المخدرات بسرعة كبيرة.

ويقول خان إن المدارس الباكستانية، ولا سيما الثانويات، تشهد إقبال الطلاب على تعاطي المخدرات، وهو أمر مخيف. وربما لا يعرف هؤلاء أن تعاطي المخدرات قد يقودهم إلى ارتكاب جرائم. ولعلّ ما أثير على وسائل التواصل الاجتماعي، من تأثير المخدرات على الطلاب والطالبات، دفع برلمان إقليم السند المحلي في جنوب باكستان، إلى إصدار قرار في الـ 27 من شهر مايو/ أيار الماضي، مطالباً الحكومة بسن قوانين صارمة تحد من تعاطي المخدرات داخل الجامعات الباكستانية. وبعد نقاش طويل، قرر البرلمان أن يطلب من الحكومة العمل من أجل سن قوانين جديدة وصارمة للحد من تفشي المخدرات داخل الجامعات والمدارس. وقالت وزيرة الصحة في ولاية السند، عذرا فضل بشوشو، في كلمة لها أمام البرلمان في الـ 27 من شهر مايو/ أيار الماضي، إن المراكز التعليمية تشهد انتشاراً كبيراً للمخدرات، وهناك حاجة ملحة إلى التصدي لها، موضحة أن الطلاب وبسبب ضغوط الامتحانات، يلجؤون إلى تعاطي المخدرات كما أن الحصول عليها سهل للغاية. وعادة ما يطلبون المخدرات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ويوصلونها إليهم بسهولة، وهي رخيصة أيضاً وفي متناول الجميع.

آباء مدمنون

ذكرت وزيرة الصحة في ولاية السند، عذرا فضل بشوشو، أنه في ظل انتشار تعاطي المخدرات، هناك تدهور كبير في المستوى التعليمي والدراسي للطلاب. كذلك، ارتفعت وتيرة الجرائم في المراكز التعليمية، خصوصاً الجامعات، موضحة أنّ ثمة مشكلة أخرى، وهي أن الكثير من الآباء أيضاً مدمنو مخدرات.

تحقيق

منذ وقت قريب كانت محافظة رفح تصنف كمنطقة آمنة للمهجرين، قبل أن يعمد الاحتلال الإسرائيلي إلى تدمير نصفها وتقطيع أوصالها منذ بدء عمليته العسكرية، مفاقماً مأساة الغزيين

دمار رفح

الاحتلال يُبيد نصف المحافظة التي كانت «آمنة»

غزة ـ **امجد ياغي**

مر حوالي شهر على شن الاحتلال الإسرائيلي عملية عسكرية على مدينة رفح، وقد عمد إلى تدمير منازل أهالي المدينة والمواقع الأساسية فيها ومعبر رفح، وهو المنفذ الوحيد للغزيين. كما أدت العملية العسكرية إلى تدمير البنى التحتية والمنازل بنسبة 50%، وغيّر الاحتلال معالم الكثير من المناطق التي كانت الأكثر اكتظاظاً وقت العدوان. تتعرّض محافظة رفح للتدمير منذ السابع من مايو/ أيار الماضي. وبحسب الرصد الأولي للدفاع المدني الذي يوجد بعض أفراد طواقمه على أطراف المناطق من أجل عمليات الإنقاذ والإغاثة، في ظل التأكيد على وجود مدنيين في المناطق الغربية لمدينة رفح لعدم وجود ملاجئ كافية للنازحين، فقد جرى تدمير أهم مراكز المدينة والبلدات على مدى شهر واحد. تضم محافظة رفح على مساحة قرابة 55 كيلومتراً مربعاً مدينة رفح ومخيم رفح، الذي تمدد على مدار سنوات ما بعد النكبة الفلسطينية حتى أصبح مخيماً كبيراً له فروع مثل مخيم الشابورة ومخيم بيدا والمخيم الكبير، بالإضافة إلى قرى وبلدات تقع في المنطقة الشرقية من مدينة رفح والجانب الشمالي الغربي من المدينة.

وبحسب المعلومات الميدانية لطواقم الدفاع المدني، فإن مناطق بلدة الشوكة الجديدة وحي البرازيل وحي السلام، شرق مدينة رفح، ومخيم بيدا وجنوب حي الشابورة، والمخيم الغربي في حي تل السلطان، وحي القندر، وحي المشروع، ومنطقة تبة زارع، والحي السويدي، والمناطق القريبة من الشريط الحدودي مع مصر بطول 14 كيلومتراً، كلها مناطق منكوبة والدمار فيها تجاوز الـ75% بعدما أعلن الاحتلال الإسرائيلي السيطرة على محور فيلادلفيا بالكامل. عدد من الموجودين في غرب شمال مدينة رفح على حدود الحي السعودي ومنطقة تل السلطان، يؤكدون وجود غزيين في خيام بسبب امتلاء مناطق عديدة في غرب مدينة خانيونس ودير البلح بالمهجرين، علماً أنهم يدركون مدى خطورة وجودهم هناك. إلا أن عدم وجود ملاجئ يعرضهم للإرهاق الشديد، وخصوصاً أن بينهم أشخاص ذوو إعاقة وكبار في السن. يوجد محمد مهنا ووالده ووالدته المسنان وزوجته في المنطقة الغربية لمدينة رفح، ويشير إلى أنهم عاجزون عن التحرك. لكن قبل ثلاثة أيام توجهوا لإحضار كمية من البضائع لمساعدة الناس وإطعام الموجودين في المنطقة، وكانا يعيلان عائلتيهما». يضيف مهنا: «لا توجد مياه في المنطقة ولا كهرباء ولا إنترنت. نتواصل مع أهلنا في المناطق التي نزحوا إليها بالاعتماد على شرائح هاتفية إلكترونية (خط دولي). رفح خرجت بالكامل عن الخدمة، وما يعيق تحركنا هو أن عملية النزوح قد تهدد ذوينا بالوفاة. وكان قد توفي اثنان من أقاربي المسنين نتيجة النزوح، ولا أريد خسارة والديّ وهما من أصحاب الأمراض المزمنة».

محمد الشاعر، وهو يعمل ضمن طواقم الدفاع المدني الموجودين في المنطقة، يؤكد على إبقاء عدد من الطواقم بهدف تقييم الوضع العام في مدينة رفح بعد خروج جميع المستشفيات والمراكز الصحية عن الخدمة بالكامل. عدد من الغزيين بقوا في منازلهم وخصوصاً في المناطق الغربية، لكنه يؤكد أن محافظة رفح دمر أكثر من نصفها بأقل من شهر. يضيف الشاعر أنه يملك منزلاً في الحي السويدي، جنوب غربي مدينة رفح، وقد دمر الاحتلال هذه المنطقة التي كانت تعتبر القرية المنسية في المحافظة، وكانت تشهد تهميشاً كبيراً في الخدمات الإسرائيلية وغيرها، وسكانها من الفقراء، ويعتمد البعض منهم على عملهم في الصيد، وكانت من القرى التي الرئيسية فيها». يضيف الشاعر: «استخدم الاحتلال الإسرائيلي سياسة فصل المدينة عن الطرقات المؤدية إلى المناطق الغربية والشرقية والطرقات المؤدية إلى مدينة خانيونس، شمال مدينة رفح، والطرقات المؤدية إلى معبر رفح البري. بذلك، يكون قد فصل أهم مراكز محافظة رفح بعضها عن بعض، والحق دماراً في البنى التحتية. كما دمر أهم الطرقات في مدينة رفح، وأتوقع أن تزيد نسبة الدمار بسبب عدم استطاعة طواقم الدفاع المدني الوصول إلى بعض المناطق الشرقية التي أحرق فيها عدداً كبيراً من المنازل كما رصدنا في أول أسبوعين من العملية العسكرية». وزاد حزن الغزيين على التدمير الحاصل في محافظة رفح بالكامل بعدما نشر الاحتلال الإسرائيلي صوراً يظهر فيها تجريف معبر رفح البري، وهو ما يذكرهم بتدمير مطار غزة الدولي في ديسمبر/ كانون الأول عام 2001 عندما كان يسمى المطار الحلم للفلسطينيين في ظل أنه أهم مقوم من مقومات الدولة الفلسطينية، التي كانت ضمن مشروع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

يعتبر المهندس المعماري محمد أبو طه، وهو من سكان مدينة رفح، أن تدمير الاحتلال مدينة رفح ومعبر رفح البري يهدف إلى تدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية لقطاع غزة، ومن أجل تدمير مستقبل الغزيين في السفر وحرية التنقل إلى مصر والعالم الخارجي، بعدما دمر الطرقات الرئيسية ومحور فيلادلفيا بالكامل، وسط تجاهل دولي لإيقاف العدوان وخصوصاً على مدينة رفح. تدمير الاحتلال مقومات المدينة، بحسب المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، جاء بالاعتماد على مؤشر دمار البنية الحضرية والتحتية، وقد دمر الاحتلال المباني الاقتصادية والحكومية والأهلية وسبل العيش والإنتاج الزراعي والعمالة اليومية وإمكانية الوصول إلى الأعمال وتوفير الخدمات الحكومية وشبكات الطرقات والاتصالات والمياه والكهرباء والإنترنت، كما دمر الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والتواصل المجتمعي. وهناك مؤشر ضعيف إلى الصمود في ظل مخلفات الاحتلال وقدرته على التدخل والتوغل السريع في المدينة وتدمير معبر رفح الذي كان مصدراً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً مهماً جداً للغزيين، بحسب أبو طه. يضيف في حديثه لـ«العربي الجديد»: «منذ الانتفاضة الثانية عام 2000، ينظر الاحتلال الإسرائيلي إلى رفح على أنها مدينة يجب أن يبقيها مدمرة بلا مقومات دولة لناحية إنشاء مزارع ومناطق تجارية أو مطار ومعبر. وفي الوقت الحالي، فإن العودة إلى مدينة رفح بعد الحرب قد تكون كالعودة إلى مدينة أشباح متهالكة من دون معبر ومن دون طعام وشراب». يضيف: «على مدار عشر سنوات، عملت في تخطيط وإنشاء مشاريع إصلاح البنى التحتية للمياه والمرافق العامة والخطوط التي تسهل التنقل على المواطنين برفقة عدد من المؤسسات الدولية والأهلية في مدينة رفح. وكان الاحتلال الإسرائيلي يقيد إدخال معدات ولوازم لها حتى لا تتطور هذه المدينة وتتحول إلى منطقة اجتماعية مهمة».

الهجير مستعر من رفح (إياد البابا/ فرانس برس)

100,000

عدد الذين بقوا في رفح حتى التاسع من يونيو الجاري، بحسب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا».

دمر الاحتلال المباني الاقتصادية والحكومية والأهلية وسبل العيش برفح

يسعى الاحتلال إلى تدمير مستقبل الغزيين في الانتقال إلى مصر

العودة إلى مدينة رفح بعد الحرب قد تكون كالعودة إلى مدينة أشباح متهالكة من دون معبر ومن دون طعام وشراب

مصر: مهن شاقة تحت شمس حارقة

العمل تحت أشعة الشمس الحارقة من أصعب المهمات التي يمكن أن يواجهها إنسان. والأوضاع صعبة جداً بالنسبة إلى ممارسي الأعمال البسيطة في مصر

الإسكندرية ـ **احمد عبده**

في الخامسة صباحاً، بينما لا يزال معظم الناس نائمين، ينهض سائق الشاحنة المصري سامي عمارة (56 عاماً) من سريره ليبدأ يومه الشاق. يجب أن يتوجه إلى ميناء الإسكندرية (شمال) لتحميل بضائع قبل أن تشتد الحرارة، ويضطر إلى السير تحت أشعة الشمس الحارقة حين سينشد الاستراحة للحظات تحت ظل أحد المباني. ولا تقتصر هذه الحال على سامي، فكثيرون مثله من العمال البسطاء في مصر، من بناة ومزارعين وعمال نظافة وغيرهم، يواجهون كفاحاً يومياً للتعامل مع الظروف القاسية التي تفرضها عليهم موجات الحرارة الشديدة خلال فصل الصيف. ويعرضهم العمل ساعات طويلة تحت وهج الشمس الحارقة لمخاطر صحية كبيرة. يقول سامي لـ«العربي الجديد»: «اعتدنا العمل في كل الظروف مهما كانت قاسية، وتشكل الحرارة تحدياً كبيراً بالنسبة لنا نحن عمال النقل والتحميل. ينهمر مني العرق طوال الوقت، وأشعر بالإرهاق والصداع الشديد بسبب الحرارة المرتفعة، وبأن جسدي يوشك أن ينهار».

يضيف: «أعلم أن هذه الظروف قاسية جداً على صحتي، لكنني لا أملك خياراً آخر، فأنا أحتاج إلى هذا العمل لإعالة أسرتي، ولا أستطيع التوقف حتى في أشد أيام الصيف حرارة، لأن ذلك سيعني عدم استطاعتي توفير قوت يومي. أكافح من أجل البقاء والحفاظ على صحتي بقدر ما أستطيع في مواجهة هذه التحديات الشديدة».

ويتحدث إبراهيم بسطويسي (مزارع في قرى أبيس جنوبي الإسكندرية) لـ«العربي الجديد»: «تتجاوز درجات الحرارة 40 مئوية في الصيف، وتزيد الرطوبة الشديدة المعاناة، لكننا مضطرون للعمل ساعات طويلة بدءاً من الخامسة صباحاً وحتى المساء المتأخر، رغم أن أجسادنا تصاب بإنهاك كبير من العمل وسط الحرّ الشديد، ونعاني آلاماً في الظهر والساق. والحقيقة أن الشمس تنهش جلودنا، وتجعلنا نشعر بجفاف مفرط». يتابع المزارع الأربعيني: «أشعر أحياناً أنني على وشك الإغماء بسبب الإرهاق والجفاف، ونحن نفتقر إلى المياه الباردة والظل الكافي للراحة ما يزيد معاناتنا. ورغم الظروف القاسية نواصل العمل بجدية من أجل إعالة عائلاتنا. إنه عمل شاق للغاية لكننا لا نعرف غيره لكسب المال والعيش».

أما سارة فتح الله التي تعمل في تنظيف إحدى الحدائق العامة بالإسكندرية فتقول لـ«العربي الجديد»: «أبدأ يومي في الثامنة صباحاً، وأستمر في التنظيف وجمع النفايات والتخلص منها حتى ساعة متأخرة من المساء. وأشعر خلال هذه الساعات الطويلة بأن جسدي يحترق تحت أشعة الشمس، والأسوأ أننا نضطر للتنقل سيراً على الأقدام بين المواقع المختلفة، ما يزيد معاناتنا». تضيف: «أشعر بالألم في قدمي وسائر جسدي بسبب الجهد البدني الشاق والسير في حرارة شمس لا تطاق. أصاب أحياناً بإغماء بسبب الجفاف والإرهاق المفرط، خاصة أننا لا نأخذ إلا فترة استراحة قصيرة لتناول وجبة خفيفة». ويقول محسن سعد (45 عاماً)، وهو يقف بين السنة النار الملتهبة في مخبز وسط الإسكندرية ويتصبب عرقاً: «نحن مجبرون على ممارسة عمل صنع الخبز، وتحمّل حرارة الفرن وقيظ الصيف، وقد اعتدت على هذه الأجواء، ورغم معاناتي من الجوع والعطش لا أستطيع التوقف للحفاظ على لقمة العيش، وتوفير أجر مناسب يساعدني مع أسرتي التي تضم أربعة أفراد».

يقول القيادي العمالي وعضو مجلس النواب السابق، محمد البدرشيني، لـ«العربي الجديد»: «فشل قانون العمل المصري في توفير الحماية والدعم الكافي للعمال المهن الشاقة الذين يتعرضون لظروف عمل قاسية وغير إنسانية، منها العمل ساعات طويلة تحت أشعة الشمس الحارقة والرطوبة العالية، ومن دون أي إجراءات وقائية وتوفير مظلات أو مصادر للمياه الباردة أو تخصيص فترات راحة كافية. ويشير إلى أن «قانون العمل لا يفرض تطبيق شروط صارمة في شأن ظروف ممارسة المهن الشاقة، وهو ما تستغله الشركات ضد العمال الفقراء الذين لا يملكون خيارات أخرى للعمل، ما يدفعهم إلى قبول الظروف المجحفة وغير الإنسانية، بينما يتمتع آخرون براحة في مكاتب مكيّفة». يضيف: «نحتاج إلى إصلاح جذري لقانون العمل من أجل توفير حماية أفضل للعمال عموماً وأولئك الذين يمارسون مهناً شاقة خصوصاً. يجب أن تفرض شروط صارمة في شأن ساعات العمل، والراحة، وتوفير البنية التحتية الملائمة مثل مظلات ومياه باردة، كما يجب معالجة قضية البطالة، وتوفير فرص عمل بديلة تمنع استغلال العمال الضعفاء لضمان عدالة وكرامة جميع العاملين بغض النظر عن نوع العمل الذي ينفذونه».

لا يستطيع التوقف عن العمل وسط الحرارة العالية من أجل لقمة العيش (دعاء عادل/ Getty)

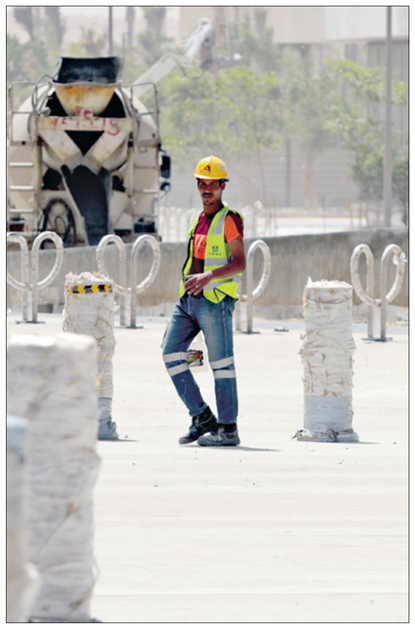
فشل قانون العمل المصري في حماية ودعم عمال المهن الشاقة (فريد قطب/ الأناضول)

هؤلاء يعدّون أسئلة البكالوريا في الجزائر... 40 يوماً من العزلة

يواصل أكثر من 800 ألف طالب امتحانات شهادة البكالوريا في الجزائر، والذي يحظى باهتمام شعبي ورسمي، لكن هناك قصة مثيرة ضمن مسار التحضير، إذ يسبقه وضع أكثر من 140 معلماً في «الحجز التربوي»

البكالوريا مرحلة مصيرية في الجزائر (العربي الجديد)

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

في نهاية شهر إبريل/نيسان من كلّ عام، تعزل وزارة التربية الجزائرية مجموعة من المعنيين بإعداد أسئلة امتحانات شهادة البكالوريا في «مركز الحجز» بالديوان الوطني للامتحانات والمسابقات في العاصمة الجزائرية، ولا يغادر جميع هؤلاء إلا في اخر يوم للامتحانات، والمقرر هذا العام أن يكون يوم غد الخميس. ويتشكل الفريق المكلف بهذه العملية الخاصة بأسئلة الامتحان المصيري من أساتذة ومفتشين، وعاملين في المطبعة، ومهندسي الإعلام الآلي، فضلاً عن مجموعة من الحراس، وفريق الإطعام من طباخين وعمال. ويصل عدد الأساتذة إلى 60، موزعين على كل المواد المقرر الامتحان فيها، في حين يبلغ مجموع عدد المفتشين ومهندسي الإعلام الآلي وعمال المطبعة نحو 80 شخصاً. وتفرض توجيهات وزارة التربية أن تكون الأسئلة منتقاة من المقرر الدراسي للسنة الحالية، وما تلقاه التلاميذ من دروس، وأن تكون واضحة ودقيقة، مع الابتعاد قدر المستطاع عن صياغة أسئلة غامضة أو تعجيزية، وأن يكون هناك موضوعان اختياريان، يختلف كل منهما عن الآخر في المضمون، كما توصي بأن تُعد الأسئلة وفق طرق علمية.

لكن ما يخفى على كثيرين، أن عملية إعداد الأسئلة لا تكون في تلك الفترة التي تتجاوز الخمسة أسابيع، بل هي مرحلة تحضير. يقول الأستاذ عبد الكريم سعيداني لـ«العربي الجديد»: إن إعداد الأسئلة يبدأ في شهر أكتوبر/تشرين الأول من كل عام دراسي، وقد تستمر إلى غاية شهر إبريل، كونها عملية تتطلب التركيز، والتعاطي مع الدروس والمنهج بعناية فائقة. يضيف سعيداني: «هناك فرق بين اللجان التي تعكف على إعداد الأسئلة، واللجان التي تكلف باختيار مواضيع شهادة البكالوريا، فاختيار المواضيع التي سيمتحن فيها الآلاف من التلاميذ يأتي من لجان مكونة من أساتذة يُختارون لأربعين يوماً تسبق الامتحان، وهذه اللجان هي المخولة بمعرفة الأسئلة التي سيُمتحن فيها التلاميذ، وهؤلاء لا يمكنهم الخروج من الحجز التربوي إلا عقب الانتهاء من الامتحان في مساء يوم 13 يونيو/حزيران». يتابع: «اللجان المكلفة بإعداد الأسئلة لجان وطنية، وعددها خمس، موزعة على أقطاب تربوية يضم كلّ منها عدداً من الولايات، وتقوم كل لجنة في المرحلة الأولى بإعداد مواضيع خاصة بالمادة، ثم ترسلها بعد ذلك إلى ما يسمى (بنك المواضيع) على مستوى الديوان الوطني للامتحانات في العاصمة، وتلي ذلك مرحلة العمل عليها من اللجان المكلفة باختيار المواضيع». وتقول أستاذة الفلسفة نورة عفان لـ«العربي الجديد» إن من يقومون بإعداد أسئلة امتحان البكالوريا لا يعرفون المواضيع المختارة، مشيرة إلى مرحلة ثالثة تكلف فيها لجنة مختصة بتدقيق شامل للمواضيع التي اشتغل عليها أساتذة مشاركون في إعداد الامتحان بغية التأكد من سلامتها من كل النواحي، وكونها خالية من الأخطاء.

يتشكل فريق إعداد أسئلة البكالوريا من أساتذة ومفتشين وعاملين

تحيط ترتيبات أمنية مشددة بكامل مراحل عملية وضع الأسئلة

تضيف: «تأتي عقب ذلك المرحلة الأخيرة التي تتمثل في طبع الامتحانات من فريق مختص في سرية تامة وتحت رقابة مشددة». ولفت بعض الأساتذة إلى الترتيبات الأمنية التي تحيط بكامل مراحل عملية وضع الأسئلة، إذ تحرص الهيئة المعنية على تجريد المعنيين بالإعداد والتنظيم من مختلف الوسائل الإلكترونية، سواء الهواتف المحمولة أو الحواسيب الذكية، خشية التشويش على العملية، وتفادياً لتسريب أي سؤال. يقول أستاذ التعليم الثانوي بالمعهد الوطني للأساتذة في بوزريعة بالعاصمة، توفيق عدة، لـ«العربي الجديد»، إنّ «الوزارة تحرص على تأمين امتحانات شهادة البكالوريا، وغيرها من الامتحانات كشهادة المتوسط، وسبق للبلاد أن عرفت حادثة تسريب امتحانات في عام 2016، ووجهت أصابع الاتهام وقتها إلى مسؤولين في الديوان الوطني للامتحانات. لذا يمنع على الأساتذة استخدام أي أجهزة الكترونية، خاصة الهاتف النقال، داخل الديوان الوطني للامتحانات، وهناك كاميرات مراقبة على مدار اليوم، فيما تصل أسئلة الامتحانات إلى مديريات التربية بالولايات قبل موعد الامتحان بثلاثة أيام». وعلى الرغم من العزلة الطويلة التي يعيشها الأساتذة والموظفون المعنيون بالامتحانات، إلا أنهم مع عائلاتهم، يشعرون بالفخر للمشاركة في إعداد أسئلة اهم امتحان تربوي في البلاد.